المحاضرة رقم (11): التوجيه والإرشاد المهني في ظل اقتصاد السوق

تمهيد:

إرتبط التوجيهُ والإرشادُ المهنيُّ بالتنميةِ المُستدامة، حيث أصبحُ اليومُ التّركيزُ على التّنميةِ البشريةِ المُستدامة بأنها: "إستراتجيةٌ تنمويةٌ شاملة، تسعى إلى تمكينِ الإنسانِ وبناءِ قُدُراته، وتوسيعِ خياراتهِ في مُختلفِ المجلاتِ السّياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والمِهنيةِ والبيئيةِ والتقليديةِ وغيرها..."، وبما أنَّ الفردَ مُكوّنٌ مُهِمٌّ في المُجتمع وجزءٌ أساسيٌّ في اقتصاده؛ وبناءً على ذلك، يجِبُ أن يتِمَّ إعدادُهُ ليتماشَى مع مُتطلباتِ العصر، وليستطيعَ المُساهمةَ في تطويرِ وإنشاءِ بلده؛ ونظراً لتأثيرِ العولمةِ بشكلٍ كبيرٍ في مفهومِ العمالةِ والتّوظيف، أصبَحَ لازماً على الأفرادِ التأقلُمِ مع هذِهِ التغيُّراتِ التي أدَّت بشكلٍ كبيرٍ إلى تغييرِ الوظائِفِ التقلديةِ للمُؤسسة التَّربوية، وهو الإعدادُ للعمل، بحيثُ أُجبِرت هذِهِ المؤسساتُ اليوم على إعادةِ النَّظَرِ في هذِهِ الوظيفةِ وسُبُلِ تحقيقها مُقابلَ ما يحدُثُ من تغييرٍ في طبيعةِ سوقِ العمل، وتغيُّرِ الطَّلبِ على الوظيفةِ والمُتطلباتِ المهنيةِ والشَّخصيةِ لِكُلِّ وظيفة. ومن خلال هذه المحاضرة سوف نحاول تحقيق الأهداف التالية:

- ⇦ التعرف علي أهمية ودور التوجيه والإرشاد في ظل اقتصاد السوق.
- ⇦ التعرف على استراتيجيات التوجيه والإرشاد لإنعاش اقتصاد السوق:

اولا: دور مستشار التوجيه والارشاد في ظل اقتصاد السوق.:يزدادُ دورُ الإرشادِ والتوجيهِ المهنيِّ من خلالِ ما يمرُّ به الإنسانُ من تحولاتٍ مهنيةٍ في ظِلِّ العولمة، حيثُ نُلاحِظُ أن سوقَ العملِ يحمِلُ مِقداراً كبيراً من الضُّغوطِ النفسية، وكيفَ يُمكنُ أن يتمتعَ الإنسانُ بالمُرُونة التكيُّفيةِ اللَّازمة مع التحوُّلات الحاصلة، والقُدرةِ على اكتسابِ مهاراتٍ جديدةٍ تُمكّنهُ من العطاءِ والقيامِ بالدَّورِ المنُوط به.

ومن أهمِّ المُشكلاتِ التي تزامنت والوتيرةِ المُتزامِنة في سوقِ العمل، ضغوطُ الوقت، حيثُ أصبحَ من الصَّعبِ تلبيةُ إزدحامِ المُتطلباتِ وتسارُعها والسَّيطرةِ عليها، مِمّا انعكست سلباً على الحياةِ الاجتماعيةِ والأُسرية والقيامِ بمُستلزماتها، إضافةً إلى التدفُّق المعلوماتيِّ والبياناتِ الذي يجبُ على العامِلِ مُتابعتها وفرزُها وحسنُ توظيفها في احتياجاتِهِ المهنية والحياتية، ومن العناصرِ التي أثرت على الحياةِ المهنية كذلك، التنافُسُ والصِّراعُ من خلالِ الشَّركاتِ المُتعددة الخدمات. (حجازي، 1999، ص: 155)

وكما تتم الإشارة إليه في المحاضرات السَّابقة، كانت العولمةُ في جانبها الاقتصاديِّ هي اتساعُ مجالِ المُبادلاتِ التِّجاريةِ والاقتصادية، وذاتُ اقتصادِ السُّوق، واقعهاُ وشِعارُها (دعه يعمل دعه يمر)،

حيثُ أن الاقتصادَ الحُرَّ قوانينُه أهمُّها العرضُ والطلب، وأيُّ تدخُّلٍ من الدولةِ يُعرقل مساره، ويُعتبر السُّوقُ المُعاصرُ بالنسبةِ إلى البعضِ انتصاراً لمجتمعِ المعلوماتِ والاتصالات، ويعتبرهُ البعضُ الآخرُ مكاناً لتبادُل العلاقاتِ الاجتماعيةِ والشخصية، فيُحدِّدُ قيم الحُرية والسِّيادة، وقيمَ الخيرِ والشَّر، فأصبحت قضيةُ البيعِ والشِّراءِ قضيةَ موتٍ أو حياةٍ بالنسبة للقُوى الصِّناعية المُنتجة في العالم، ما يحتاجُ إلى نشوءِ وسيادةِ ثقافةِ الاستهلاكِ بلا خدمةِ مصالحِ الدُّول (الحويل، 2013، ص: 166)

لقد باتت الأنظمةُ التكوينيةُ والتربويةُ غير صالحةٍ من خلالِ الاختلالاتِ الكبيرةِ بين التَّكوينِ المُقدم واقتصادِ السُّوق، الذي يعكسُ تحولاتِ سُوقِ العمل، ويتماشى نشاطُ مؤسساتِ القطاعِ الخاص، مِمّا شكَّلَ تنامِي للبطالة _للشباب الحاملين للشهادات أو غيرهم_ وهنا ما يُعتبر عاملاً مزعزِعاً للاستقرارِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ والأمني، الذي تسعى الدُّولُ اليوم لمواجهتِهِ خاصَّةً في الدُّول العربية ودُولِ العالمِ الثَّالث.

ولذلك، لجأتِ الكثيرُ من الدُّولُ إلى سياسةِ الإصلاحاتِ في ميدانِ الشُّغل، وفي هذا السِّياق يقول "**باربييه**" "**J. P. Barbier**" **(2002)** إلى ثلاثِ توجُّهاتٍ يتمثَّلُ التوجُّهُ الأولُ في استهدافِ السُّكانِ النَّاشطين، ويتمثلُ الثاني في تحسينِ فاعليةِ التَّشغيلِ للسُّكانِ عن طريق التكوينِ من أجلِ الإدماجِ والتكيُّفِ مع الشُّغل، أمَّا التوجُهُ الثالث فهو خلقُ مناصبِ الشُّغلِ في برامِجِ الأشغالِ العمومية. (بن عمار عائشة وآخرون، 2013، ص: 07)

وإذا تحدَّثنا عن اقتصادِ السُّوق، فهذا يؤدِّي بنا حتماً إلى الحديثِ عن مُتغيِّرٍ مُهمٍّ في هذا المجال، وهو التقييمُ الاجتماعيُّ للعُمال، حيثُ تتَّجهُ فئاتٌ عديدةٌ من الأفرادِ إلى مِهنٍ معينةٍ مقبولةٍ اجتماعياً والنُّفورِ من المِهنِ التي لا تُلاقِي تقبُّلاً، وهناك يجبُ على المُختصِّ في مجالِ التوجيهِ والإرشاد العملُ على تغييرِ المفاهيمِ والاعتمادُ على مبدإ الكفاءة.

كما أنهُ من أبرزِ المُقوِّماتِ النَّفسية للنجاحِ في عالمِ العمل، أن يتمكنَ الإنسانُ من تحويلِ المعلوماتِ إلى معرفة، ومن الارتقاءِ بالمعرفةِ من مُجردِ مهاراتٍ مهنيةٍ وصولاً إلى مستوى صِناعةِ العُقُول، باعتبارها شرطَ السَّيطرةِ الفعلية على الحاضِرِ والمُستقبل، ومع تزايُد إنتاجِ سُوقِ العمل على العالمية، سيكونُ على المهاراتِ العاملةِ أن تتعامَلَ مع ثقافاتٍ أُخرى، وهُنا تبرُزُ أهميةُ الذَّكاء الانفعاليّ بمُؤشراته: الاستبصارُ بالذَّاتِ وحالاتِها والتناغُمُ معها، المُرُونة والقُدرةُ التكيُّفية من موقعِ الواقعيةِ الإجابيةِ في التفكير، والقُدرةُ على تفهُّم الآخرين على تنوعِ أوضاعِهم والتواصُلُ الفعَّال، والقُدرة على فهمِ الانفعالاتِ والحالاتِ

الذَّاتيةِ الوجدانيةِ الذَّاتية، وتوجيهها وجهاتٍ إيجابيةٍ نحو غاياتٍ مهنيةٍ وحياتيةٍ نهائية. (حجازي، 1999، ص: 312)

لهذا، يجبُ أن تُربَّى الأجيالُ على مفاهيمِ الاقتصادِ المُعاصرِ وفهمها ليتمكَّنَ من الوُلوج إلى هذا العالم والتفوقِ فيه، حيثُ مع اجتياحِ الثورةِ المعلوماتية، اختفت الوظائفُ التي تعتمدُ على المهاراتِ البسيطةِ في مُعظم المجالات، وازدادَ الطَّلبُ على المهاراتِ المهنيةِ لتلبيةِ حاجياتِ الوظائِفِ في مجالِ الخدماتِ وصناعةِ المعلومات.

وبالتالي، يتوجبُ على المُنتمين في مجالِ التوجيهِ والإرشاد، توجيهُ التلاميذِ للتخصُّصات في هذا المجالِ لخدمةِ اقتصادِ الدُّول، بالإضافةِ إلى القيامِ بالبحوثِ الميدانيةِ لتوضيحِ الصُّعوباتِ والعراقيلِ التي تُواجه مُستشار التوجيه.

لذلك، لابُد من الاطلاعِ على كُلِّ ما جدَّ في هذا المجال، والتكثيفِ من الحِصصِ الإعلامية، والمُشاركة في المُلتقياتِ العلمية، ليكونَ المُتصِلُ على اطلاع دائم، بإدخالِ التعليمِ المهنيّ ضمن التعليمِ العام، وتشجيعِ التَّدريسِ المهنيّ خارج أوقاتِ المدرسة، ليكونَ لديناَ أفرادٌ أكفاء، خاصةً في المجالِ الصِّناعيّ والخدماتيّ، مع التركيزِ على فتحِ تخصُّصاتٍ جديدةٍ تتماشى مع سُوق العمل، وبالمقابلِ إلغاءُ تلك التي لا تخدِمُ معالمَ الدولةِ والأفرادِ على حدٍّ سواء، بالإضافةِ إلى منحِ فُرصِ التكوينِ لمُستشاري التَّوجيهِ ليواكبَ بدورهِ ما جدَّ في العالم.

إضافة إلى هذه الإصلاحات في التوجيهِ والإرشاد، يجبُ أن يكونَ هدف هذا الأخير في ظلِّ العولمة، هو تمتُّعُ إنسانِ المُستقبلِ بالصِّحةِ النفسية، والمبادرةُ إلى اكتشافِ الفُرصِ وصياغتها، مع التفكيرِ الإيجابيّ والقُدرةِ على الإبداعِ وإيجادِ حلولٍ جديدةٍ للمُشكلات، واكتساب مهاراتٍ اتصاليةٍ عاليةٍ لتسويقِ الخبرةِ والتفاعُلِ والنشاط مع الآخرين، والتمتُّعُ بمهاراتِ العملِ مع الآخرين.

ثانيا:استراتيجيات التوجيه والارشاد في ظل اقتصاد السوق:

01- إدخالُ مقدماتٍ للتَّعليمِ الفنيّ والمهنيّ مُبكراً في التعليمِ الأساسي، ونشرُ الثّقافةِ المهنيةِ والتقنيةِ من خلالِ وسائلِ الإعلامِ والتعليمِ عن بُعد، وذلك بالتَّعاوُنِ مع مؤسساتِ الإنتاجِ والعملِ والصِّناعة.

02- تغييرُ معاييرِ توجيهِ الطُّلابِ إلى التَّعليمِ الفنيّ والمهني، بحيثُ لا يبقى هذا المسارُ عِقاباً لمن لا ترقَى درجاتُهُ للاستمرارِ في التَّعليمِ الأكاديميّ العام.

03- تحسينُ برامجِ خدماتِ التَّوجيهِ والإرشادِ المهنيّ في التعليمِ العامّ للطلبةِ من الجِنسين، خاصةً على نطاقِ التعليمِ الثانوي.

04- زيادةُ الاهتمامِ بالتعليمِ الفنيّ والمهنيّ الذي يقومُ على درجةٍ كافيةٍ من الفهمِ العامّ للعلومِ التطبيقيةِ والرياضياتِ في الإطارِ التقنيّ والإنتاجي، بدلاً من الاقتصارِ على تعليمِ المهاراتِ المُحدَّدةِ التي تتطلبُها حِرفٌ ومهنٌ مُعينة.

05- إيجادُ صلةٍ وثيقةٍ بين مؤسساتِ التعليمِ الفنيّ والمهنيّ ومؤسساتِ العملِ والإنتاجِ، وتستوجبُ هذه الصِّلةُ مشاركةَ مؤسساتِ العملِ مشاركةً مؤثرةً في تحديدِ أهدافِ التَّعليم الفنيّ والمهني، وبرامجهِ وإدارتهِ ومتابعتِهِ وتقويمه، وفي توظيفِ خرّيجيهِ عند انتهائِهم من البرامِجِ الدِّراسيةِ بنجاح، ويتطلبُ ذلك قنواتِ اتصالٍ فعالةٍ بين معاهدِ التعليمِ الفنيّ والمهنيّ ومؤسساتِ الأعمال، خاصةً فيما يتَّصلُ بتطويرِ المناهِجِ الدِّراسيةِ وتحسينِ مؤهلاتِ هيئةِ التَّدريسِ والتَّخطيطِ لقبُولِ الطُّلاب، والتوجيهِ المهنيّ لهم وتوظيفهم.

06- تصميم مناهج التعليم الفني والمهني لتتناسب واحتياجات العمل، ولإكساب الطلبة المهارات اللّازمة لِمزاولة المهنة في الواقع، من خلال الارتباط بعالم العمل الحقيقي، ويشمل ذلك إتاحة فرصٍ حقيقيةٍ للطّلبة للعمل المُنتج ضمن المناهج الدّراسية المُعتادة، من خلال تأمين فُرص اتصال الطلبة بمواقع الإنتاج، بما يؤدي إلى دمج الخِبرة الدِّراسية بالخبرة التطبيقية في أماكن العمل.

07- توسيعُ قاعدةِ التعليمِ الأهليّ الفنيّ والمهني، فالتعليمُ الأهليُّ يُمكنُ أن يكونَ أكثرَ قُدرةً على ربطِ التَّعليمِ بسُوقِ العملِ واحتياجاته، وأكثرَ فاعليةً في الاستجابةِ لضُعفاءِ الطَّلبةِ ضمنَ برنامجهم الدِّراسي لفترةِ تدريبٍ ميدانيٍّ في مؤسساتِ الأعمال، يتوفَّرُون خلالهُ على المُمارسةِ الفعليةِ للمِهنة، لتثبيتِ المهاراتِ والخبراتِ التي تحصَّلُوا عليها، ولترسِيخِ مفاهيمَ أُخرى جديدة، واكتسابِ مهاراتٍ عمليةٍ ضرورية.

08- تنويعُ برامِجِ التَّعليمِ الفنيّ والمهني، بحيثُ لا يكونُ الهدفُ منها فقط منح درجاتٍ علمية، وإنما تُعطى الفرصةُ لمن يحتاجُونَ للحُصُولِ على قسطٍ من التدريبِ المهني، يُساعدهُ في تطويرِ عمله، وتوفيرِ فُرصِ التدريبِ الفنيّ والمهنيّ المُستمر، خاصةً بالتركيزِ على التعليمِ والتدريبِ في المجالاتِ الحديثة.

09- توفيرُ المُعدَّاتِ اللَّازمةِ للمدارس والمعاهِدِ الفنية والمِهنية، بما في ذلك توفيرُ التَّكلُفةِ الجاريةِ للموادِّ التدريبيةِ والصِّيانة.

10- العنايةُ بتوفيرِ برامجِ التعليمِ الفنيّ والمهنيّ للنِّساء، وتوفيرُ برامجٍ وخدماتٍ من شأنِها أن تُساعدَ على التّأهيلِ المهنيّ لذوي الاحتياجاتِ الخاصة.

11- تطويرُ برامِجِ إعدادِ مُعلمي ومعلّماتِ التَّعليمِ الفنيّ والمهني، وبمُشاركة مؤسساتِ الإنتاج.

12- تنويعُ برامجِ التعليمِ الثانوي، بحيثُ يشتملُ على برامجٍ تعليميةٍ جديدةٍ ذات طابعٍ مهني، وذلك لإعدادِ كوادر فنّيةٍ يُمكنها دعمُ احتياجاتِ القطاعاتِ المهنيةِ من الأفرادِ المُؤهلين، وإمكانيةُ التَّخلي عن نمطِ المدارسِ الثانويةِ التقليدية، واستبدالِهِ بالمدرسةِ الثانويةِ الشَّاملةِ المُطبَّقةِ في أمريكا وألمانيا.

13- مراجعةُ التَّصنيفاتِ المِهنيةِ القائمة، حتى تعكِسَ المِهنَ المُتاحةَ في سوقِ العمل، ومهنَ المستقبلِ ومجالاتِ التعليمِ الفنيّ والمهنيّ المُستخدَمَة في سُوق العمل، تتميزُ بالتَّغيرِ السَّريعِ والتطوُّرِ المُتلاحق، الأمرُ الذي قد يتطلبُ إيجادَ آليةٍ جديدةٍ لتحديثِ المِهن ومواصفاتِها وأساليبِ تأديتها، وانعكاسَ ذلك على مضمُون البرامِجِ التعليمية.

14- إجراءُ المزيدِ من البحثِ العلميّ التطبيقيّ والإنمائيّ في مجالِ التعليمِ الفنيّ والمهني، بحيثُ تدرُسُ الإيجابياتَ والسّلبيات، وإيجاد حلولٍ علميةٍ وعمليةٍ للصُّعوباتِ التي تُواجه تنفيذَ برامِجِ التعليمِ الفنيّ والمهني. (عارف، د.ت، ص: 15)

نشاط تقويمي: حدد اهم استراتيجيات التوجيه والإرشاد لانعاش اقتصاد السوق؟